العدد السادس عشر
السَّنة الثَّامنة - المجلد الثاني

رجب ١٤٤٦هـ
يناير ٢٠٢٥ م

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية محكمة، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بها من دراسات

وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا

{الحشر - 7}

العدد ١٦

وقف السنة والتراث النبوي

بسم الله الرحمن الرحيم

المُحتَوَيات

مصطلح الحديث

مفهوم مجهول الحال عند الحافظ أبي الحسن ابن القطان (٦٢٨هـ) ١١

د. عبد الباري بن حمَّاد الأنصاري..... ١٢-٦٠

علل الحديث

الأحاديث التي نص العلماء فيها على خطأ عبدالرزاق بن همام الصنعاني في روايته عن معمر بن راشد -جمعًا ودراسة- ٦١

د. عبدالرحمن بن أنيس بن أحمد جمال ٦٢-١٢٧

التخريج

أثر التخريج في اكتساب الملكة الحديثية ١٢٨

د. محمد بن عبد الله الاطرش ١٢٩-٢٠٤

دراسات منهجية

أثر الإمام علي بن الحسين بن الجنيد الرازي في كتاب العلل لابن أبي حاتم.....٢٠٥

د. مصطفى محمد محمود سيدات مختار ٢٠٦-٢٧٥

الجرح والتعديل

الشبه الواردة حول عدالة الصحابة والرد عليها ٢٧٧

أ.د. عبدالله بن محمد منصور آل الشيخ.....٢٧٨-٣٣٣

تحقيق التراث

حاشية أبي عبد الله محمد بن يوسف بن سعادة على صحيح البخاري تحقيق وتعليق ٣٣٥

د. عبد الحي مغاري صنهاجي ٣٣٦-٣٨٩

الجرح والتعديل

باب يعنى بمباحث نقد رواة الأحاديث والكلام عليهم جرحًا وتعديلًا

الشبه الواردة حول عدالة الصحابة والرد عليها

أ.د. عبدالله بن محمد منصور آل الشيخ
قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية
جامعة بيشة

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2025.5

ملخص البحث

نلاحظ في هذه الحقبة حرب شرسة على المسلمين وعلى عقيدتهم الصافية وتنوعت هذه الهجمة وتوسعت لاسيما مع وسائل التواصل المتعددة وكذا عبر القنوات المختلفة، وقد تركز الطعن من قبل بعض الفرق الضالة على الصحابة رضوان الله عليهم، وكما نعلم أن الصحابة هم حملة الشريعة والطعن فيهم أسهل من الطعن في القرآن والسنة، لكن الحقيقة أن الطعن فيهم هو إسقاط للشريعة لأنهم حملتها، كما نبه لذلك الحافظ أبي زرعة، ولذا نجد الرافضة والزنادقة يطعنون في حملة السنة النبوية، وقد استعرضتُ في هذا البحث الشبه التي تُكال ضد الصحابة رضي الله عنهم ورددت عليها، وهي ترتكز في معظمها على الطعن في عدالة الصحابة بل وتضليلهم، ومن أخطر شبههم أن الصحابة كانوا على العدالة ثم ارتدوا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، واستدلوا على ذلك بحديث في صحيح البخاري، وقد أجبت على هذه الشبهة الملبسة، وأوصي بقيام مراكز الأبحاث في السنة ببحوث وأعمال فيها جمعُ هذه الشبه ودحضُها بالحجج واستعمال الأدلة الشرعية والعقلية والتاريخية لإبانة الحقائق ودحر الافتراءات وتسهيل عرض هذه القضايا على الناس في الوسائل المتعددة.

الكلمات المفتاحية: الصحابة – العدالة – الشبه .

Abstract

Dr. Abdullah bin Muhammad Al Sheikh
Department of Islamic Studies,
College of Education,
University of Bisha

We observe in this era a fierce war against Muslims and their pure faith. This attack has varied and expanded, especially with the multiple means of communication and various channels. The criticism from some misguided groups has mainly targeted the Companions (may Allah be pleased with them). As we know, the Companions are the bearers of the Sharia, and attacking them is easier than attacking the Quran and the Sunnah. However, the truth is that attacking them is equivalent to undermining the Sharia, because they are its bearers, as pointed out by the scholar Al-Hafiz Abu Zur'ah. Therefore, we find that the Rafidah and the heretics criticize the bearers of the Prophetic Sunnah. In this research, I have reviewed the objections raised against the Companions (may Allah be pleased with them) and responded to them. Most of these objections focus on questioning the justice of the Companions and even misleading them. One of the most dangerous doubts they raise is that the Companions were just, but then apostasized after the death of the Prophet (peace be upon him), citing a narration in Sahih al-Bukhari. I have responded to this deceptive claim. I recommend that research centers focusing on the Sunnah conduct studies and research to gather these doubts, refute them with evidence, and use Islamic, logical, and historical proofs to clarify the facts, combat slanders, and present these issues to the public through various media.

Keywords: Companions- Justice- Doubts.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله العلي العظيم، والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فمن خلالي اطلاعي وبحثي المتكرر حول مكانة الصحابة في الإسلام، وأثرهم في نشر الإسلام وتبليغ الدين لأصقاع الدنيا، والطعون الموجهة لهم، لاسيما من الرافضة الذين زاد تطاولهم في السنوات الأخيرة بالطعن في الشريعة، وتركيز الطعون على حملة هذا الدين وهم الصحابة الكرام، والنيل منهم بأقذع الألفاظ وأسوء الأوصاف، فائقين بذلك الحملة الشرسة التي قادها المستشرقون ضد السنة والصحابة في القرن المنصرم.

فقد رأيت أن هذا يستوجب الوقوف في وجه هذه الحملات التي تنفذ بالتناوب بين أعداء الدين من اليهود والنصارى والرافضة والزنادقة ضد السنة النبوية وحملتها من الصحابة ومن بعدهم من أهل السنة والجماعة، لذا وقع اختياري على موضوع "**الشبه الواردة حول عدالة الصحابة والرد عليها**"، وقد جعلت لذلك خطة للعمل، وهي مكونة من مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة وتوصيات، وهي كالتالي:

المقدمة: وفيها بيان أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ومنهج البحث.

التمهيد: **ويتناول التعريف بالصحابة وفضلهم في الإسلام، وتقرير عدالتهم، وفيه:**

- أولاً: تعريف الصحبة لغة واصطلاحًا.
- ثانيًا: من فضائل الصحابة في الإسلام.

- ثالثًا: تقرير عدالتهم عند أهل السنة وعند أهل الحديث.
- رابعًا: دوافع الزنادقة وأتباعهم من الطعن في الصحابة.
- خامسًا: الآثار المترتبة على التسليم بالطعن في عدالة الصحابة.

ويتناول الفصل الأول: الشبه التي تقدح في عدالة الصحابة، وتصل إلى حد التكفير، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الشبهة الأولى.

المبحث الثاني: الشبهة الثانية.

المبحث الثالث: الشبهة الثالثة.

المبحث الرابع: الشبهة الرابعة.

الفصل الثاني: ويتناول الشبه التي تقدح في عدالة الصحابة، وهي لاتصل إلى حد التكفير، ومعظمها يتعلق بالرواية، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: الشبهة الأولى.

المبحث الثاني: الشبهة الثانية.

المبحث الثالثة: الشبهة الثالثة.

المبحث الرابع: الشبهة الرابعة.

المبحث الخامس: الشبهة الخامسة.

الخاتمة: وتحوي أهم نتائج البحث، ثم التوصيات.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

من المعلوم أن هذه الشريعة قد بنيت على الكتاب والسنة، والذي أدى ذلك إلينا هم الصحابة الكرام، والطعن فيهم وإسقاط عدالتهم فيه إسقاط للشريعة، وهذا ما تنبه له سلفنا الصالح رضي الله عنهم، ولم يخف عليهم أن الغرض لطعن الطاعنين في الصحابة، لاسيما الرافضة ومن سار على نهجم من الزنادقة؛ يرمي إلى إسقاط الاحتجاج

بالشريعة، **قال الإمام أبو زرعة الرازي**: "إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم عندنا حق والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، **وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا؛ ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح به أولى** وهم زنادقة"[(١)]. وقد صرح بذلك أحد الزنادقة قديماً، فعن أبي داود السجستاني قال: "لما جاء الرشيد بشاكر - رأس الزنادقة ليضرب عنقه- قال : أخبرني، لم تعلِّمون المتعلم منكم أول ما تعلمونه الرفض - أي الطعن في الصحابة-؟ قال : إنا نريد الطعن على الناقلة، فإذا بطلت الناقلة ؛ أوشك أن نبطل المنقول"[(٢)].

والباحث إذا تأمل في القديم والحديث وجد أن أشر القدح وأكثره ما كان من قبل الرافضة؛ فقدحهم ينصب على إسقاط عدالة الصحابة، وتذهب طائفة منهم إلى كفر الصحابة وارتدادهم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم[(٣)]. وهو بخلاف قدح غيرهم، كما شاركهم في هذا النهج بشكل واضح المستشرقون، وأعداء الدين، **لذا أحببت أن أتناول أشهر الشبه التي تثار حول عدالة الصحابة، والتي فيها تلبيس كبير على أهل السنة لأرد عليها بالحجة**.

والمتأمل في التاريخ يتضح له أن ظاهرة النيل من عدالة الصحابة بدأت من الرافضة في أول الأمر. ثم عادت في وقت ضعف الأمة وانهيار قوتها وتداعي دول الكفر والاستعمار عليها في القرن الماضي، على يد المستشرقين بقصد النيل من السنة والطعن في الصحابة رضوان الله عليهم، ثم تطور الحال بأن تمكن أعداء الدين من نقل الدور من

(١) الكفاية ص٤٩.
(٢) تاريخ بغداد ٤/ ٣٠٨.
(٣) انظر نواقض الإيمان القولية والفعلية ص١٧٧.

المستشرقين الغربيين إلى شرذمة من صنيعتهم ينتسبون لأهل السنة والجماعة من المستأجرين الأدعياء للإسلام، وقد تصدى لهم بحمد الله العلماء الغيورون ليفندوا ضلالاتهم المهينة، ويبددوا أحلامهم الدنية، في الحط من السنة ورواتها.

وكلامي على عدالة الصحابة يتعلق **بالعدالة التي يتناولها علماء مصطلح الحديث**، فإنهم يتناولون هذا المبحث في

كتبهم فيما يتعلق بعدالة الرواة بشكل عام، وكذا ما يتعلق بالصحابة رضوان الله عليه وعدالتهم بشكل خاص[1].

الدراسات السابقة:

معظم الدراسات السابقة دراسات **تتعلق بدراسة عدالة الصحابة من الجانب العقدي**، وتركّز على الرد على الفرق الضالة التي نالت من عدالة الصحابة كالرافضة، والخوارج والنواصب، ومن أشهر هذه الكتب المتقدمة، **كتاب منهاج السنة** للإمام أحمد بن تيميةز

ومن الكتب المعاصرة كتاب "**عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام**" للدكتور ناصر بن علي عائض حسن الشيخ، طبعة مكتبة الرشد عام١٤٢١هـ، والكتاب في مادته الأصلية يصب تركزيه على الردود التي تغلّب الجانب العقدي، لاسيما في جانب استدلال هؤلاء بالقرآن أو السنة للطعن في الصحابة، مع الرد على هذه الاستدلالات فالكتاب يحوي مجمل الطعون الموجهة للصحابة بما فيها العدالة، والردود في الكتاب غالبها منقول عن علماء الإسلام من المفسرين والمحدثين، وهي ردود ظاهرة في إبطال استدلال الرافضة أو الخوارج بآي الكتاب

(١) لأن هناك شق آخر للعدالة، فعلماء العقيدة تناولوا الكلام عن الصحابة رضوان الله عليهم، وأن حبهم والثناء عليهم من صفات أهل السنة والجماعة، وأن بغضهم وذمهم من صفات المنافقين والروافض.

وببعض الأحاديث، وهناك مؤلف على الشبكة العنكبوتية للدكتور ربيع بن هادي المدخلي بعنوان "الانتصار للرسول المختار وصحابته الأطهار" وهو شبيه بسابقه في بعض الجوانب، فهو يصب اهتمامه على الآيات التي حرف الرافضة تفسيرها بما يخدم مذهبهم في ذم الصحابة رضوان الله عليهم، وإثبات فضائل مفتراه لأهل البيت.

وهناك رسالة صغيرة بعنوان "**عدالة الصحابة في ضوء القرآن والسنة ودفع الشبهات**"، للدكتور عماد السيد الشربيني ط١٤٢٥هـ، وقد تناول بعض الشبه حول عدالة الصحابة سواء مما احتج به من القرآن، أو من السنة، وذكر ردود العلماء عليها، وقد أجاب عن دعوى الشيعة وأذنابهم من أن بداية الوضع كان من قِبل الصحابة رضوان الله عليه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم ختم بشبهات حول أبي هريرة رضي الله عنه والرد على من طعن فيه.

وأنبه أني سرت على طريقة مغايرة في بحثي، فلم أتعرض لتفسير الرافضة المحرف لآي القرآن حول الصحابة بما يطعن فيهم، فهذا أمر طويل كفتني فيه كتب المتقدمين، لكني اجتهدت في أن أصب اهتمامي على أبرز الشبه التي قد يلتبس فيها الأمر، حتى على بعض أهل السنة والجماعة وتحتاج لجواب شاف.

وإضافة إلى كلام الأئمة السابقين في الدفاع عن الصحابة، **فهناك مادة نفيسة في كلام العلماء المعاصرين الذين تزامنوا مع ثورة الهجوم على الصحابة من قبل المستشرقين، وبعض أذناب الرافضة**، ولكلامهم أهمية كبرى فهم عاشوا الحدث بتفاصيله، وأجادوا في الرد على هؤلاء الأعداء، من أمثال الدكتور البحّاثة محمد أبو شهبة لاسيما في كتابه دفاع عن السنة، والدكتور مصطفى السباعي في كتابة السنة وتاريخ التشريع، والعلامة المحدث عبدالرحمن المعلمي في كتابه الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة"، والدكتور

محمد محمد أبو زهور في كتابه الحديث والمحدثون، ثم من بعدهم كالدكتور مصطفى الأعظمي في كتابه منهج النقد عند المحدثين، وغيرهم، فحرصت على الاطلاع على كلام هؤلاء الأفذاذ، والإفادة منه، وأضفت له ما فتح الله به علي. أسال الله أن ينفع بهذا الجهد وبالله التوفيق.

تمهيد : معرفة الصحابة وفضلهم في الإسلام، وتقرير عدالتهم

تعريف الصحبة لغة واصطلاحًا.

أما تعريف الصحبة في اللغة، فقد جاء في القاموس: " صحبه صحابة ويكسر، وصُحْبة : عاشره، واستصحبه: دعاه إلى الصحبة ولازمة"[(١)].

وقال أبو بكر بن الطيب: "لا خلاف بين أهل اللغة في أن القول (صحابي) مشتق من الصحبة، وأنه ليس بمشتق من قدر منها مخصوص، بل هو جار على كل من صحب غيره قليلاً كان أو كثيراً، كما أن القول (مكلِّم ومخاطب وضارب) مشتق من المكالمة والمخاطبة والضرب وجار على كل من وقع منه ذلك قليلاً كان أو كثيراً... يقال: صحبت فلانًا حولاً ودهراً وسنة وشهراً ويوماً وساعة، فيوقع اسم المصاحبة بقليل ما يقع منها وكثيره، وذلك يوجب في حكم اللغة إجراء هذا على من صحب النبي صلى الله عليه وسلم ولو ساعة من نهار"[(٢)].

أما تعريف الصحابي اصطلاحًا فالأشهر الذي عليه أكثر المتقدمين والمتأخرين أن كل من رأى النبي صلى الله عليه وسلم حال حياته، سواء طالت رؤيته أم قصرت فهو من الصحابة.

فعن عبد القدوس بن مالك العطار قال: سمعت أبا عبد الله أحمد

---

(١) انظره ص١٠٥ مادة "صحب".

(٢) الكفاية في علم الرواية ص٥١، وانظر علوم الحديث لابن الصلاح ص٢٩٣.

بن حنبل وذكر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أهل بدر فقال: "ثم أفضل الناس بعد هؤلاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم القرن الذي بعث فيهم، **كل من صحبه سنة أو شهراً أو يوماً أو ساعة أو رآه فهو من أصحابه له من الصحبة على قدر ما صحبه وكانت سابقته معه وسمع منه ونظر إليه**"[(١)].

وقال الإمام البخاري رحمه الله: "من صحب النبي صلى الله عليه وسلم أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه"[(٢)].

وقال علي بن المديني: "من صحب النبي صلى الله عليه وسلم أو رآه ولو ساعة من نهار فهو من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم"[(٣)].

وقال ابن الصلاح: "فالمعروف من طريقة أهل الحديث أن كل مسلم رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو من الصحابة"[(٤)].

قلت: وهذا هو الراجح، إلا أن الحافظ ابن حجر وضع ضابطاً دقيقاً لتعريف الصحابي فأجاد، بقوله: "وأصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به ومات على الإسلام"[(٥)].

وزاد في موضع: "ولو تخللت ردة على الأصح"[(٦)].

ثم قال شارحاً التعريف: "فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى، ويخرج بقيد

---

(١) الكفاية في علم الرواية ص٥٠، وانظر علوم الحديث لابن الصلاح ص٢٩٣، وفتح المغيث٣/ ٩٣.
(٢) صحيح البخاري٣/ ١٣٣٥.
(٣) فتح الباري٧/ ٧، نقله عن كتاب المستخرج لأبي القاسم بن منده.
(٤) علوم الحديث لابن الصلاح ص٢٩٣.
(٥) الإصابة في معرفة الصحابة١/ ٥.
(٦) نزهة النظر ص١٠٩-١١٠.

الإيمان، من لقيه كافراً ولو أسلم بعد ذلك، إذا لم يجتمع به مرة أخرى وقولنا: (به) يخرج من لقيه مؤمنًا بغيره كمن لقيه من مؤمني أهل الكتاب قبل البعثة، ويدخل في قولنا: (مؤمنًا به) كل مكلف من الجن والإنس... وخرج بقولنا: (مات على الإسلام) من لقيه مؤمنًا به ثم ارتد ومات على ردته والعياذ بالله... ويدخل فيه من ارتد وعاد إلى الإسلام قبل أن يموت، سواء اجتمع به صلى الله عليه وسلم مرة أخرى أم لا، **وهذا هو الصحيح المعتمد**"[1].

من فضائل الصحابة في الإسلام

والنصوص المثبتة لفضائل الصحابة رضوان الله عليهم في الكتاب والسنة النبوية كثيرة، وسأقتصر هنا على إيراد بعض هذه النصوص التي فيها مدح الصحابة رضوان الله عليهم، والثناء عليهم، فمن القرآن:

قال تعالى: ﴿لَقَد تَّابَ الله عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[التوبة - ١١٧]

وقال تعالى:﴿لِلْفُقَرَاء الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ (٨) وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٩) وَالَّذِينَ جَاؤُو مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[الحشر ٨- ١٠].

---

(١) الإصابة في معرفة الصحابة١/ ٤، وانظر نزهة النظر ص١٠٩-١١٠.

وقال تعالى:﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾[الفتح - ١٨].

﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾[التوبة - ١٠٠]

وقال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾[الفتح - ٢٩].

أما في السنة الصحيحة فإليك بعض فضائلهم:

فعن أبي بردة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "النجوم أمنة للسماء، فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمنة لأصحابي، فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمنة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون"[(١)].

وعن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم"[(٢)].

(١) صحيح مسلم٤/ رقم٢٥٣٠.

(٢) صحيح البخاري ٢/ رقم٢٥٠٩، ومسلم ٤/ رقم٢٥٣٥.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه"[(١)].

وعن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا يدخل النار أحدٌ بايع تحت الشجرة"[(٢)].

وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "الأنصار لا يحبهم إلا مؤمن ولا يبغضهم إلا منافق، فمن أحبهم أحبه الله ومن أبغضهم أبغضه الله"[(٣)].

قال شيخ الاسلام ابن تيمية: "وهذه الأحاديث مستفيضة بل متواترة في فضائل الصحابة، والثناء عليهم، وتفضيل قرنهم على من بعدهم من القرون، والقدح فيهم قدح في القرآن والسنة"[(٤)].

تقرير عدالتهم عند أهل السنه وأهل الحديث

العدالة في اللغة: "العدل : ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور، عدل الحاكم في الحكم، يعدل عدلاً، وهو عادل، من قوم عدول وعدْل...، وعدل عليه في القضية فهو عادل، وبسط الوالي عدله ومعدلته، والعدل: الحكم بالحق، يقال : هو يقضي بالحق ويعدل، وهو حكم عادل : ذو معدلة في حكمه، **والعدل من الناس : المرضي قوله وحكمه**، وقال الباهلي : رجل عدل وعادل جائز الشهادة، ورجل عدل : رضا ومقنع في الشهادة.

ورجل عدل بيّن العدل والعدالة: وصف بالمصدر، معناه ذو عدل،

---

(١) صحيح البخاري ٣/ رقم٣٤٧٠، ومسلم ٤/ رقم٢٥٤٠.

(٢) سنن أبي داود ٥/ رقم٤٦٢١، وجامع الترمذي ٥/ رقم٣٨٦٠، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) صحيح البخاري ٣/ رقم٣٥٧٢، ومسلم ١/ رقم١٢٩.

(٤) مجموع الفتاوى ٤/ ٤٣٠.

قال في موضعين: ﴿وأشهدوا ذوى عدل منكم﴾، وقال: ﴿يحكم به ذوا عدل منكم﴾...[(١)].

فتلخص من أقوال أهل اللغة: أن العدل المستقيم في نفسه، الذي يحكم بالعدل ولا يميل، والمرضي لدى الناس المقبول الشهادة.

أما في الاصطلاح فهناك عدة تعاريف للعدالة، وهي متقاربة في المعنى، وأجمع هذه التعريفات، وهو لإمام المحققين الحافظ ابن حجر حيث يقول: (المراد بالعدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من ترك أو فسق أو بدعة)[(٢)].

أما عدالة الصحابة رضوان الله عليهم:

فقد أطال العلماء النفس في هذه المسألة، قال الخطيب البغدادي: "لا يحتاج السؤال عنهم، وإنما يجب فيمن دونهم، كل حديث اتصل إسناده بين من رواه وبين النبي صلى الله عليه وسلم لم يلزم العمل به إلا بعد ثبوت عدالة رجاله، ويجب النظر في أحوالهم سوى الصحابي الذي رفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ **لأن عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم، وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم في نص القرآن**"[(٣)].

وقال ابن الصلاح: " للصحابة بأسرهم خصيصة وهي: أنه لا يسأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه؛ لكونهم على الإطلاق

---

(١) لسان العرب ١١/ ٤٣٠، وانظر القاموس: ص ١٠٣٠ مادة "عدل".

(٢) نزهة النظر شرح النخبة ص٥٥، وانظر لمزيد استيفاء كلام العلماء في العدالة مما له علاقة بالصحابة في كتاب عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة ٢/ ٧٩٦-٧٩٩، ومنهج النقد عن المحدثين للأعظمي تحت مبحث العدالة ومفهومها والطريق إلى معرفتها ص٢٣.

(٣) الكفاية ص٤٦، وانظر الإصابة ص ٦-٧.

معدلين بنصوص الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به في الإجماع من الأمة"[١].

وقال العلائي: " وهي (أي العدالة) الأصل المستصحب فيهم، إلى أن يثبت بطريق قاطع ارتكاب واحد منهم لما يوجب الفسق مع علمه، وذلك مما لم يثبت صريحًا عن أحد منهم، بحمد الله فلا حاجة إلى البحث عن عدالة من ثبتت له الصحبة ولا الفحص عنها بخلاف من بعدهم.

وهذه المسألة عظيمة الجدوى، والحاجة إليها ماسة في أصول الدين وأصول الفقه جميعًا..."[٢].

وقد فسر الدكتور أبو شهبة معنى العدالة فقال: "ومعنى عدالتهم: أنهم لا يتعمدون الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، لما اتصفوا به من قوة الإيمان والتزام التقوى والمروءة وسمو الأخلاق والترفع عن سفاسف الأمور، **وليس معنى عدالتهم أنهم معصومون من المعاصي أو من السهو أو الغلط**، فإن ذلك لم يقل به أحد من أهل العلم، ولم يخالف في عدالتهم إلا شذاذ من المبتدعة وأهل الأهواء..."[٣].

وقد أدرج علماء أهل السنة والجماعة مسألة حب الصحابة ومعرفة مكانتهم في كتب العقائد، إذ أنها من القضايا التي تميز أهل السنة عن غيرهم من أهل البدع كالرافضة والخوارج والنواصب.

قال الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله: "ونحب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا نفْرط في حب أحدمنهم، ولا نتبرأ من

(١) علوم الحديث ص٢٩٤.
(٢) تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة ص٦٠.
(٣) دفاع عن السنة ص٩٢.

أحدمنهم. ونبغض من يبغضهم، وبغير الخير يذكرهم. ولا نذكرهم إلا بخير. وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان"[1].

وفي كلام نفيس للإمام ابن تيمية في عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة قال رحمه الله: "ويتبرؤون من طريقة الروافض الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم، ومن طريقة النواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل، ويمسكون عما شجر بين الصحابة، ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساويهم منها ما هو كذب، ومنها ما قد زيد فيه ونقّص وغيره عن وجهه، والصحيح منه هم فيه معذورون، إما مجتهدون مصيبون، وإما مجتهدون مخطئون، وهم مع ذلك يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره، بل تجوز عليهم الذنوب في الجملة، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر، حتى أنهم يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم، لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم، وقد ثبت بقول رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنهم خير القرون، وأن المد من أحدهم إذا تصدق به كان أفضل من جبل أحد ذهبًا ممن بعدهم، ثم إذا كان قد صدر من أحدهم ذنب فيكون قد تاب منه، أو أتى بحسنات تمحوه، أو غفر له بفضل سابقته أو بشفاعة محمد صلى الله عليه وسلم، الذي هم أحق الناس بشفاعته، أو ابتلي ببلاء في الدنيا كفر به عنه، فإذا كان هذا في الذنوب المحققة، فكيف الأمور التي كانوا فيها مجتهدين؟! إن أصابوا فلهم أجران، وإن أخطأوا فلهم أجر واحد، والخطأ مغفور، ثم القدر الذي ينكر من فعلهم قليل، نزر مغمور في جنب فضائل القوم ومحاسنهم، من الإيمان بالله ورسوله والجهاد في سبيله والهجرة والنصرة والعلم النافع والعمل الصالح، ومن نظر في سيرة القوم بعلم

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ص٣٠٧.

وبصيرة، وما من الله عليهم به من الفضائل علم يقينًا أنهم خير الخلق بعد الأنبياء، لا كان ولا يكون مثلهم، وأنهم الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي خير الأمم وأكرمها على الله"[(١)].

دوافع الزنادقة من الطعن في الصحابة

عندما بدأ الإسلام وبدأت دعوته، غاض ذلك أعداء الدين من اليهود والنصاري والمجوس من أهل فارس، وقد أخبر الله تعالى في كتابه عن اليهود فقال: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُواْ الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُواْ...﴾ آية(٨٢) ولذلك بدأ اليهود بمسلسل العداء للإسلام باسم الإسلام لتروج بضاعتهم، فعمدوا إلى صناعة الرفض تحت مسمى الدفاع عن أهل بيت النبوة، وشاركهم في رفع لواء الرفض الحاقدون من أهل فارس ممن هم صنيعة اليهود، ثم شاركهم المهمة المستشرقون في القرن المنصرم في زمن ضعف الإسلام والمسلمين، فنالوا من السنة ونالوا من حملتها، واستعانوا بالإجراء من بعض المتعالمين من أهل السنة للمشاركة في الطعن في السنة وحملتها، وكان تركيز الطعن منصبًا على أشهر حملة السنة كأبي هريرة رضي الله عنه، الذي روى أكثر من خمسة آلاف حديث نبوي، ولذا دافع علماء الإسلام قديمًا وحديثًا عن الصحابة وردوا هذه الطعون في نحر أصحابها.

قال الحاكم أبو عبدالله: "وإنما يتكلم في أبي هريرة رضي الله عنه لدفع أخباره من قد أعمى الله قلوبهم، فلا يفهمون معاني الأخبار..."[(٢)].

وقد فضح شيخ الإسلام ابن تيمية الرافضة وأبان حقيقتهم ومكرهم ضد السنة وأهلها، وكذبهم وطعنهم في صحابة رسول الله ونقلة هذا

(١) شرح العقيدة الواسطية للفوزان ص١٥٦.
(٢) الحاكم في مستدركه٣/ ٥٨٨.

الديـن، قـال رحمـه الله : " والرافضـة يقـرّون بالكـذب حيـث يقولـون : ديننـا التّقيـة، وهـذا هـو النفـاق، ثـم يزعمـون أنهـم هـم المؤمنـون، ويصفـون السـابقين الأوليـن بالـردة والنفـاق، فهـم كما قيـل: رمتني بدائها وانسـلّت"[١] .

ثـم بيّـن ابـن تيميـة وجـه مشـابهتهم لليهـود والنصـارى فقـال: "ولهـذا كان بينهـم وبيـن اليهـود مـن المشـابهة في الخبـث واتبـاع الهـوى وغيـر ذلـك مـن أخلاق اليهـود، وبينهـم وبيـن النصـارى مـن المشـابهة في الغلـو والجهـل وغيـر ذلـك مـن أخلاق النصـارى، مـا أشـبهوا بـه هـؤلاء مـن وجـه وهـؤلاء مـن وجـه، ومـا زال النـاس يصفونهـم بذلـك، ومـن أخبر النـاس بهـم الشـعبي وأمثالـه مـن علمـاء الكوفة...**قـال الشـعبي**: أحذركـم هـذه الأهـواء المضلـة، وشـرها الرافضـة، لـم يدخلـوا في الإسـلام رغبـة ولا رهبـة، ولكـن مقتـاً لأهـل الإسلام، وبغيـاً عليهـم"[٢] .

وأشـهر مـن رفـع لـواء الرفـض المنحرفـون عـن منهـج أهـل السـنة مـن أهـل فـارس، فضيـم إسـقاط إمبراطوريتهـم العظمـى أصبـح ملازمـاً لقلوبهـم، فحقـدوا على الإسلام وأهلـه وكادوا لـه المكايـد إلـى يومنـا هـذا، يقـول الدكتـور أبـو زهـو: " **فأظهـر جماعـة منهـم الإسلام، وانضمـوا إلـى أهـل التشـيع، مظهريـن محبـة أهـل البيـت وسـخطهم على مـن ظلـم عليـاً رضـي الله عنـه، ثـم أخـذوا يسـلكون بهـم مفـاوز الفتـن والمهالـك، حتـى أبعـدوا كثيـراً مـن منهـم عـن التديـن الصحيـح بمـا بثـوه مـن العقائـد الزائفـة التـي معظمهـا يـدور على هـدم قواعـد الديـن والتحلـل مـن تعاليـم الإسلام وأحكامـه**، وأصـل هـذه الفتنـة على مـا ذكـر المؤرخـون رجـل يهـودي يدعـى عبـدالله بـن سـبأ، أظهـر الإسلام وغلا في حـب علـي رضـي الله عنـه حتـى

(١) المنتقى من منهاج السنة ص١٩-٢٤.
(٢) منهاج السنة ١/ ٩ .

زعم أن الله تعالى حلّ فيه، وأخذ يؤلب الناس على عثمان رضي الله عنه..."[١].

وقد بين العلامة الشيخ الدكتور محمد أبو شهبة غرض المستشرقين وأذنابهم من جهلة المسلمين والمستأجرين في حملاتهم المغرضة على السنة في العصر الحديث لاسيما أواخر العصر المنصرم يقول رحمه الله: "ولعل من نافلة القول أن أنبه إلى الأغراض السيئة التي يقصدها المستشرقون من وراء حملاتهم، التي هي امتداد للحملات الصليبية، والتي يقصد منها تقويض دعائم الإسلام والعروبة، وإضعاف الروح الدينية في المسلمين، كي يتم لدولهم ما تريد من الاستعمار والاستئثار بخيرات البلاد واستذلال رقاب العباد، وهم -يشهد الله- يريدون من الطعن في الصحابة حينًا وفي السنة حينًا آخر تشكيك المسلمين في الأصل الثاني من أصول التشريع في الإسلام وهي السنة، وتقليل الثقة بها..."[٢].

الآثار المترتبة على التسليم بالطعن في عدالة الصحابة

ولا نشك أن الطعن في الصحابة من قبل أعداء الدين والمندسين تحت اسم الإسلام، يثمر للطاعنين وأسيادهم العديد من الفوائد التي تحقق مآربهم من الطعن في الدين والشريعة بالكلية، **ولنستعرض هذه الآثار التي تلزم على الطعن في صحابة رسول الله الكرام، وفي عدالتهم، ومنها:**

١. القدح في علم الله وحكمته وعدله، وكيف أنه قد رضي لنبيه صلى الله عليه وسلم بأصحاب خونة كذبة، لا يصلحون للقيام بنشر الدين ولا يوثق بهم!! وحاشاهم رضي الله عنهم وأرضاهم من هذا

(١) الحديث والمحدثون ص٩١-٩٢، وانظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص٣٦٠.
(٢) دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين ص٩٤-٩٥.

الوصف! وما أحسن فهم ونباهة عبدالله بن مصعب الزبيري حين قال له أمير المؤمنين المهدي: "يا أبا بكر ما تقول فيمن ينتقص أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: قلت: زنادقة، قال: ما سمعت أحداً قال هذا قبلك، قال قلت: **هم قوم أرادوا رسول الله بنقص**، فلم يجدوا أحداً من الأمة يتابعهم على ذلك، فتنقّصوا هؤلاء عند أبناء هؤلاء، وهؤلاء عند أبناء هؤلاء، **فكأنهم قالوا: رسول الله صلى الله عليه وسلم يصحبه صحابة السوء، وما أقبح بالرجل أن يصحبه صحابة السوء!!** فقال: ما أراه إلا كما قلت"[(١)].

٢. عدم قبول الشريعة؛ لأن الذي نقلها أناس ليسوا بعدول ولا أمناء، **قال أبو زرعة الرازي**: "إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم عندنا حق والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، **وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا؛ ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح به أولى** وهم زنادقة"[(٢)]. وفي قصة عمر بن حبيب الطويلة ودفاعه عن أبي هريرة في مجلس الرشيد قال: " يا أمير المؤمنين إن الذي قلته وجادلت عنه فيه ازدراء على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى ما جاء به، **إذا كان أصحابه كذّابين، فالشريعة باطلة!! والفرائض والأحكام في الصيام والصلاة والطلاق والنكاح والحدود كله مردود غير مقبول!!** فرجع إلى نفسه ثم قال: أحييتني يا عمر بن حبيب أحياك الله، أحييتني يا عمر بن حبيب أحياك الله، وأمر لي بعشرة آلاف درهم"[(٣)].

٣. أو أن الله تعالى [على كلام هؤلاء] أراد له أصحاباً صالحين

---

(١) تاريخ بغداد ١٠/ ١٧٥.

(٢) الكفاية ص٤٩.

(٣) انظر تاريخ بغداد١١/ ١٩٧-١٩٨،والجامع لأحكام القرآن للقرطبي١٦/ ٢٩٨-٢٩٩.

عـدولاً، واختـار لـه هـؤلاء الصحابـة، ثـم ظهـر لـه خيانتهـم، وهـذا الاعتقـاد ينسـب لله تعالـى الجهـل بمـا سـتؤول إليـه الأمـور!! والجهـل مـن صفـات السـلوب التـي ينـزه عنهـا عـلام الغيـوب، وهـذا لـه صلـة بالفقـرة التـي قبلهـا.

٤. أن فيـه قدحـاً في الرسـالة كمـا قـال ابـن حبـان رحمـه الله: "وإن مـن تولـى رسـول الله صلـى الله عليـه وسـلم إيداعهـم مـا ولاه الله بيانـه للنـاس لبالأحـرى مِـن أن لا يجـرح؛ لأن رسـول الله صلـى الله عليـه وسـلم لـم يـودع أصحابـه الرسـالة، وأمرهـم أن يبلـغ الشـاهد الغائـب إلا وهـم عنـده صادقـون جائـزو الشـهادة، ولـو لـم يكونـوا كذلـك لـم يأمرهـم بتبليـغ مـن بعدهـم مـا شـهدوا منـه! لأنـه لـو كان كذلـك لـكان فيـه قدحـاً في الرسـالة! وكفـى بمـن عدّلـه رسـول الله صلـى الله عليـه وسـلم شـرفـاً، وإن مـن بعـد الصحابـة ليسـوا كذلـك"[1].

٥. يلـزم منـه أن محمـداً صلـى الله عليـه وسـلم لـم يحسـن تربيـة أصحابـه عـلى الصـدق والأمانـة في التبليـغ، ولـم يكـن لـه مـن قـوة التأثـير والتوفيـق مـن الله مـا يجعـل لتربيتـه وقعـاً في نفـوس أصحابـه وصدقـاً في أقوالهـم وأدبـاً في أفعالهـم.

(١) كتاب المجروحين ص٣٤.

الفصل الأول
الشبه التي تقدح في عدالة الصحابة، وتصل إلى حد التكفير، وفيها أربعة مباحث:

المبحث الأول: الشبهة الأولى

أنهم كانوا على الاستقامة والعدالة في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم ارتدوا وسقطت عدالتهم بعد موته إلا نفراً منهم[(١)].

ويستدلون بقول النبي صلى الله عليه وسلم في قطعة من حديث: (...ثم يؤخذ برجال من أصحابي ذات اليمين وذات الشمال، فأقول: أصحابي، فيقال: **إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم**، فأقول: كما قال العبد الصالح عيسى بن مريم: ﴿...وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾آية (١١٧)[(٢)].

وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ليردنَّ علي ناس من أصحابي الحوض، حتى إذا عرفتهم اختلجوا دوني، فأقول أصحابي، فيقول: لا تدري ما أحدثوا بعدك)[(٣)].

الجواب أولاً: عن الأحاديث الواردة:

فنقول هي أحاديث صحيحة ومتواترة، فقد تتبعت جميع ألفاظ الحديث بما فيها ألفاظ الصحيحين، وقد لاحظت في شتى ألفاظ الحديث المذكورة هنا وكذا غيرها، مما لم أذكر **عدم تعميم الحكم**

---

(١) انظر عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة ٣/ ٩٥٣-٩٥٤، وقد نقل نصوصاً من كتب الشيعة كالرجال للكشي. ص ١٢-١٣، والأصول من الكافي الرواية رقم٣٤١، ورقم٤٥٥.

(٢) صحيح البخاري ٣/ رقم٣٢٦٣.

(٣) صحيح البخاري ٥/ رقم٦٢١١.

على سائر الصحابة، بل قال: (يؤخذ برجال من أصحابي)، وفي اللفظ الآخر: (ليردن علي ناس من أصحابي)، **و(من) هنا تدل على التبعيض، وأنهم أناس مخصوصون لا كل أصحابه.**

كما يظهر لي: أن الخطاب هنا خرج مخرج التهويل والترهيب للصحابة من الإحداث في الدين، وللأمة من بعدهم من باب أولى، وإلا فإنا لا نكاد نجد أحداً من أصحابه صلى الله عليه وسلم عُرف بالإحداث في الدين، أو مخالفة نهج سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم، بل كانوا أتبع الناس له، **ووصفهُ لهذا الصنف بأنهم أصحابه أي: ممن أسلم في حياته، تغليبًا للحكم على الظاهر**[(١)]**، ولا يلزم أن يكون ممن لازمه**، بل هم ممن رآه ممن لم يرسخ الإيمان في قلوبهم بل ارتدوا بعد موته، قال الدكتور محمد مصطفى الأعظمي (ومما لا شك فيه أن الحديث متواتر، ولكن طرد بعض الناس من الحوض، المقصود بهم من ارتد عن الإسلام بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم **لأنه قد جاء التصريح بذلك في عدد من الروايات**...وهذا ما فهمه علماء الأمة ...وقد عرف علماء المصطلح الصحابي، ولم يعتبر أحدهم المرتدين عن الإسلام من الصحابة)[(٢)].

فقد عرّف ابن حجر الصحابي فقال: (وهو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنًا به ومات على الإسلام ولو تخللت ردة في الأصح)[(٣)]، إذن فالوعيد المذكور هو لمن مات مرتداً وكان قد أسلم في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقد فسر العلماءُ المذكورين في هذا الحديث بأنهم المرتدون بعد

---

(١) انظر منهج النقد عند المحدثين ص١٢٠، وانظر الحديث والمحدثون ص١٥٣.

(٢) منهج النقد عند المحدثين ص١٢٠.

(٣) نزهة النظر ص١٠٩.

وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، قال محمد بن يوسف: ذكر عن أبي عبدالله عن قبيصة قال: (هم المرتدون الذين ارتدوا على عهد أبي بكر فقاتلهم أبو بكر رضي الله عنه)[١].

وقال الحافظ ابن حجر في شرح كلام قبيصة: "**أي إنه حمل قوله (من أصحابي) أي باعتبار ما كان قبل الردة، لا أنهم ماتوا على ذلك، ولا شك أن من ارتد سُلب اسم الصحبة؛ لأنها نسبة شريفة إسلامية، فلا يستحقها من ارتد بعد أن اتصف بها**"[٢].

وعلى هذا فلا يجوز الطعن في عدالة الصحابة الذين ماتوا على الإسلام والتشكيك في دينهم وعدالتهم وصحبتهم.

ومن الألفاظ الصريحة في ارتداد هذا الصنف الذي يذاد عن الحوض ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أنه كان يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (يردُ علي يوم القيامة رهط من أصحابي فيُجْلون عن الحوض، فأقول: يارب أصحابي، فيقول: إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك، **إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقرى**)[٣].

وليس بعد هذا التصريح الذي رواه البخاري مجالٌ للرافضة، وأعداء الدين وأذناب المستشرقين، للاستشهاد بهذا الحديث، الذي كان حيلة يستغلها في الباطل كل مفتون في دينه يريد النيل من الصحابة الكرام.

أما الجواب الثاني: فيقال قولكم بردتهم بعد موته صلى الله عليه وسلم ومن ثم سقوط عدالتهم، هذا يناقض إتمام الدين المذكور في الآية ﴿... اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينًا﴾(المائدة/ ٣)؛ لأن الحاجة ماسة بعد موته صلى الله عليه وسلم

---

(١) صحيح البخاري ٣/ رقم٣٢٦٣.
(٢) فتح الباري ٦/ ٥٦٦.
(٣) صحيح البخاري ٥/ رقم٦٢١٣.

لمن يبلغ هذا الدين للأمة أجمع، وهؤلاء الصحابة إن ارتدوا بعد موته فليسوا بعدول، ولا يعتمد على شريعة هم نقلتها، بل لا يصلح أن يكون محمداً صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء؛ **لأن الشريعة لم تكتمل بعد!!** فلا بد أن يُبعث مرة أخرى ليتمم الدين ويكون له أصحاب أمناء لتبليغ الشريعة!! أو يأت رسول آخر حتى يكمل للأمة أمر دينها! ويكون له أتباع عدول أمناء يبلغون ما ائتمنوا عليه! وهذا أيضاً ينافي أنه لا نبي بعده.

المبحث الثاني: الشبهة الثانية

الاعتراض على عدالة الصحابة مع وجود المنافقين آن ذاك[1].

والجواب كالتالي:

١. المنافقون كانوا معروفين للنبي صلى الله عليه وسلم، كما كانوا معروفين لدى الصحابة بأعيانهم أو بأوصافهم؛ لأن آيات القرآن الكريم بينت كل حركاتهم وسكناتهم، حتى خلجات قلوبهم، وقد خُصصت سورة كاملة في كشف صفات المنافقين، وفي سورة التوبة أيضاً تفصيل لبعض صفاتهم، فالصحابة يعرفون من تخلف عن غزوة تبوك، ومن اعتذر بغير حجة شرعية، بل كان يعلم الناس من تخلف من خيار الصحابة من غيرهم من المنافقين الذين اعتذروا خوفاً من التبعة الدنيوية، ويتضح ذلك في حديث كعب بن مالك رضي الله عنه، وهو أحد الثلاثة الذين خلفوا، حيث قال: فكنت إذا خرجت في الناس بعد خروج رسول الله صلى الله عليه وسلم، **فطفقت فيهم، أحزنني أني لا أرى إلا رجلاً مغموصاً عليه النفاق، أو رجلاً ممن عذر**

(١) انظر منهج النقد ص١٢١.

الله من الضعفاء)[1].

٢. الذي يلتبس عليه الأمر فلا يفرق بين المنافقين والصحابة، هو رجل جاهل أو مغرض يريد ضرب القرآن بعضه ببعض، فالله تعالى قد خص المنافقين بسورة المنافقين، وذكر صفاتهم أو أشار لهم في سور عديدة كالبقرة وآل عمران والنساء والتوبة والأنفال والأحزاب والعنكبوت والحديد والحشر والفتح، كما أنه خص المؤمنين بسورة المؤمنين، وكرر صفاتهم في مواضع عديدة من القرآن، وميز بين الصحابة وبين المنافقين، ففي سورة التوبة بدأ تعالى بالثناء عليهم ومدحه إياهم، ووصفه لهم بكل جميل، ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة : ١٠٠]

"**والمراد بالذين اتبعوهم بإحسان**، من جاء بعد السابقين الأولين من الصحابة رضي الله عنه مقاله جماعة من المفسرين.

قالوا: وهم من أسلم بعد الحديبية وبيعة الرضوان إلى آخر زمنه صلى الله عليه وسلم.

ويؤيد ذلك أن الآيات كلها فيما يتعلق بالمتخلفين عن النبي صلى الله عليه وسلم من المنافقين في غزوة تبوك، فأتبع الله ذلك بفضيلة الصحابة الذين غزو معه صلى الله عليه وسلم وقسمهم إلى السابقين الأولين ومن بعدهم.

---

(١) رواه مسلم في صحيحه ٥/ رقم٢٧٦٩، وأصله في البخاري في مواضع عديدة انظر صحيح البخاري ٣/ رقم٢٧٨٨.

ثم أتبع ذلك بذكر الأعراب وأهل البوادي الذين في قلوبهم نفاق أو لم يرسخوا في الإسلام. فقال تعالى﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ [التوبة : ١٠١]

فدل على أن المراد بالذين اتبعوهم بإحسان هم بقية الذين تأخر إسلامهم. فشملت الآية جميع الصحابة.

وقد أخبر الله سبحانه وتعالى أنه رضي عنهم ورضوا عنه، فمن ادعى بعد ذلك في أحد منهم أنه قد سخط عليه، لزمه بيان ذلك بدليل قاطع عن الله تعالى، ولا سبيل إلى ذلك، قال تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح : ٢٩].

وهي أيضاً شاملة لجميع الصحابة رضي الله عنهم؛ لأن كل من أقام معه صلى الله عليه وسلم ساعة ثبت اتصافه بأنه ممن معه، فكان المدح في الآية شاملاً للكل رضي الله عنهم[١].

(١) تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة ص٦٣-٦٤.

المبحث الثالث: الشبهة الثالثة

القدح في عدالة الصحابة حيث يكفّر بعضهم بعضًا.

الجواب: لم تثبت رواية واحدة في تكفير الصحابة بعضهم البعض[(١)]، وإنما استعمل عمر رضي الله عنه في حضرة النبي صلى الله عليه وسلم عبارة "دعني اضرب عنق هذا المنافق"[(٢)]، قالها في أبّي وفي حاطب بن أبي بلتعة وغيرهما، عندما ظهر له ما يقتضي النفاق في الظاهر، وكان التلميذ بين يدي المعلم، والعالم العظيم يصوب ما يقول أو يخطّئه، وحصل ذلك أيضًا لمعاذ بن جبل حين خرج الرجل من الصلاة عندما طول عليه معاذ، فوصفه بأنه منافق بحسب الظاهر، لكن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقرّه على ذلك، **وهنا ملمح دقيق تأملته، ولم أجد من تعرض له، وهو أن عمر رضي الله عنه لم يحفظ عنه بحسب علمي وتتبعي أنه قال هذه اللفظة الخطيرة بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم**، ويؤكد هذا المبدأ لدى الصحابة موقف علي رضي الله عنه من الصحابة الذين قاتلوه عن اجتهاد "فقد سأل عن أهل الجمل قال: قيل أمشركون هم؟ قال: من الشرك فروا قيل :أمنافقون هم ؟قال :إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلا قيل: فماهم؟ قال :**إخواننا بغوا علينا**)[(٣)]. فوصفهم بالإخوان، وهذا الفقه هو الموافق لما جاء في كتاب الله، قال تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات : ٩]، ثم قال تعالى في الآية التي تليها

(١) انظر منهج النقد ص١٢١-١٢٢.
(٢) صحيح البخاري٣/ رقم٢٨٤٥.
(٣) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه٧/ ٥٣٥.

﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات : ١٠].

بل حتى الخوارج لم يلهج رضي الله عنه بكفرهم، فعن طارق بن شهاب قال: "كنت عند علي فسئل عن أهل النهروان أهم مشركون؟ قال: من الشرك فروا قيل: فمنافقون هم؟ قال: إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلا قيل: له فما هم؟ **قال قوم بغوا علينا**"[١].

وفي رواية عبدالرزاق: "قوم أصابتهم فتنة فعموا فيها وصموا"[٢]، **ولم يقل عنهم إخواننا كما قاله في الصحابة**.

فها نحن نرى الصحابة يتجنبون تكفير بعضهم البعض رغم الخلاف الذي حصل بينهم والذي هو من قبيل الاجتهاد، كما أنهم تجنبوا تكفير الخوارج مع وجود أحاديث تحتمل كفرهم، وفيها التصريح بمروقهم من الدين، والأمر بقتلهم، فقد قال علي رضي الله عنه: وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول: "سيخرج قوم في آخر الزمان، أحداث الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة"[٣].

ولذا قال **شيخ الإسلام**: "الخوارج المارقون...لم يكفرهم علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وغيرهما من الصحابة، بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم! ولم يقاتلهم علي حتى سفكوا الدم الحرام! وأغاروا على أموال المسلمين، فقاتلهم لدفع ظلمهم وبغيهم لا لأنهم كفار، ولهذا لم يسب حريمهم ولم يغنم أموالهم، **وإذا كان هؤلاء الذين**

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه٧/ ٥٦٣. أخرجه عبدالرزاق في مصنفه١٠/ ١٥٠.

(٢) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه١٠/ ١٥٠.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه٣/ رقم٦٥٣١.

ثبت ضلالهم بالنص والإجماع لم يكفروا، مع أمر الله ورسوله بقتالهم، فكيف بالطوائف المختلفين الذين اشتبه عليهم الحق في مسائل غلط فيها من هو أعلم منهم؟... والأصل أن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم محرمة من بعضهم على بعض لا تحل إلا بإذن الله ورسوله"[(١)].

المبحث الرابع: الشبهة الرابعة

وصف الصحابة بالضلال، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم أراد أن يكتب لهم كتابًا لن يضلوا بعده، فاختلفوا فلم يكتبه، وهذا نص صريح في ضلالهم[(٢)].

وهذه الشبهة يثيرها معظم الرافضة في كتبهم، ويستدلون على ذلك بما رواه ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: "لَمَّا اشْتَدَّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَعُهُ، قَالَ ائْتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ، قَالَ عُمَرُ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَلَبَهُ الْوَجَعُ، وَعِنْدَنَا كِتَابُ اللهِ حَسْبُنَا، فَاخْتَلَفُوا وَكَثُرَ اللَّغَطُ، قَالَ: قُومُوا عَنِّي، وَلَا يَنْبَغِي عِنْدِي التَّنَازُعُ، فَخَرَجَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ إِنَّ الرَّزِيَّةَ كُلَّ الرَّزِيَّةِ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيْنَ كِتَابِهِ"[(٣)]، ويقولون: قول ابن عباس يؤكد استياءه من عدم كتابة الكتاب، **وأن عدم كتابة الكتاب واختلافهم هذا، هو الذي حرم الأمة الإسلامية من هذه الفضيلة، ورماها في الضلالة[(٤)].**

والجواب عن هذه الشبهة كالتالي:

١. الصواب أن هذا الكتاب الذي أراد أن يكتبه النبي صلى الله عليه

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٢٨٢.

(٢) انظر منهاج السنة ٦/ ٨.

(٣) انظر البخاري مع الفتح ١/ ٢٥١، دار الريان.

(٤) انظر الانتصار للصحب والآل ص٢٢٦.

وسلم يختص بالعهد بالخلافة لأبي بكر رضي الله عنه[١]، فقد جاء في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه: "ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب كتاباً، فإني أخاف أن يتمنى متمن ويقول قائل: أنا أولى، ويأبي الله والمؤمنون إلا أبا بكر"[٢]. وفي صحيح مسلم عن ابن أبي مليكة قال سمعت عائشة: "وسئلت من كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مستخلفاً لو استخلف، قالت: أبو بكر فقيل لها: ثم من بعد أبي بكر؟ قالت: عمر، قيل لها: ثم من بعد عمر قالت: أبو عبيدة عامر بن الجراح، ثم انتهت إلى هذا"[٣].

٢. قال البيهقي: "وإن كان المراد [أي بالكتاب] بيان أحكام الدين ورفع الخلاف فيها، فقد علم عمر حصول ذلك لقوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾(المائدة آية/ ٥)، وعلم أنه لا تقع واقعة إلى يوم القيامة إلا وفي الكتاب أو السنة بيانها نصاً أو دلالة، وفي تكلف النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه مع شدة وجعه كتابة ذلك مشقة، ورأى عمر الاقتصار على ما سبق بيانه إياه نصاً أو دلالة تخفيفاً عليه، ولئلا ينسد باب الاجتهاد على أهل العلم والاستنباط وإلحاق الفروع بالأصول، وقد كان سبق قوله صلى الله عليه وسلم: (إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر)[٤]، وهذا دليل على أنه وكل بعض الأحكام إلى اجتهاد العلماء، وجعل لهم الأجر على الاجتهاد، فرأى عمر الصواب تركهم على هذه الجملة لما فيه من فضيلة العلماء بالاجتهاد مع التخفيف عن النبي صلى الله عليه

(١) انظر منهاج السنة٦/ ١٠، وفتح الباري١/ ٢٥٢.
(٢) صحيح مسلم٧/ ١١٠، .
(٣) صحيح مسلم١٢/ ١٠٥.
(٤) صحيح البخاري٦/ ٢٦٧٦، رقم٦٩١٩.

و سلم وفي تركه صلى الله عليه و سلم الانكار على عمر دليل على استصوابه"[١].

٣. "وأما عمر فاشتبه عليه هل كان قول النبي صلى الله عليه وسلم من شدة المرض أو كان من أقواله المعروفة والمرض جائز على الأنبياء، ولهذا قال: ماله أهجر؟ فشك في ذلك ولم يجزم بأنه هجر، والشك جائز على عمر فإنه لا معصوم إلا النبي صلى الله عليه وسلم لا سيما وقد شك بشبهة، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان مريضاً فلم يدر أكلامه كان من وهج المرض كما يعرض للمريض أو كان من كلامه المعروف الذي يجب قبوله؟ وكذلك ظن أنه لم يمت حتى تبين أنه قد مات، والنبي صلى الله عليه وسلم قد عزم على أن يكتب الكتاب الذي ذكره لعائشة، فلما رأى أن الشك قد وقع علم أن الكتاب لا يرفع الشك، فلم يبق فيه فائدة، وعلم أن الله يجمعهم على ما عزم عليه كما قال، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر"[٢].

٤. "ومن توهم أن هذا الكتاب كان بخلافة علي فهو ضال باتفاق عامة الناس من علماء السنة والشيعة، أما أهل السنة فمتفقون على تفضيل أبي بكر وتقديمه، وأما الشيعة القائلون بأن علياً كان هو المستحق للإمامة فيقولون: إنه قد نص على إمامته قبل ذلك نصاً جلياً ظاهراً معروفاً، وحينئذ فلم يكن يحتاج إلى كتاب"[٣].

٥. "وإن قيل إن الأمة جحدت النص المعلوم المشهور، فلأن تكتم كتاباً حضره طائفة قليلة أولى وأحرى، وأيضا فلم يكن يجوز عندهم تأخير البيان إلى مرض موته ولا يجوز له ترك الكتاب لشك من شك، فلو كان ما يكتبه في الكتاب مما يجب بيانه وكتابته لكان

(١) انظر صحيح مسلم١١/ ٩١، وفتح الباري١/ ٢٥٢.
(٢) منهاج السنة٦/ ١١، وانظر فتح الباري١/ ٢٥٢.
(٣) منهاج السنة٦/ ١١.

النبي صلى الله عليه وسلم يبينه ويكتبه ولا يلتفت إلى قول أحد، فإنه أطوع الخلق له، فعلم أنه لما ترك الكتاب لم يكن الكتاب واجباً ولا كان فيه من الدين ما تجب كتابته حينئذ إذ لو وجب لفعله ولو أن عمر رضي الله عنه اشتبه عليه أمر ثم تبين له أو شك في بعض الأمور فليس هو أعظم ممن يفتي ويقضي بأمور ويكون النبي صلى الله عليه وسلم قد حكم بخلافها مجتهداً في ذلك، ولا يكون قد علم حكم النبي صلى الله عليه وسلم فإن الشك في الحق أخف من الجزم بنقيضه، وكل هذا إذا كان باجتهاد سائغ كان غايته أن يكون من الخطأ الذي رفع الله المؤاخذه به"[١].

٦. وقول ابن عباس: (إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين كتابه)، "**فحصل لهم شك هل قوله أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده هو مما أوجبه المرض أو هو الحق الذي يجب اتباعه وإذا حصل الشك لهم لم يحصل به المقصود فأمسك عنه وكان لرأفته بالأمة يحب أن يرفع الخلاف بينها ويدعو الله بذلك** ولكن قدر الله قد مضى، بأنه لا بد من الخلاف، كما في الصحيح عنه أنه قال: (سألت ربي ثلاثا فأعطاني اثنتين، ومنعني واحدة سألته أن لا يسلط على أمتي عدوا من غيرهم، فيجتاحهم فأعطانيها وسألته أن لا يهلكهم بسنة عامة فأعطانيها وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها)[٢]، ولهذا قال ابن عباس: (إن الرزية كل الزرية ما حال بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين الكتاب)، فإن ذلك رزية في حق من شك في خلافة الصديق وقدح فيها، إذ لو كان الكتاب الذي هم به أمضاه، لكانت شبهة هذا المرتاب تزول بذلك، ويقول: خلافته ثبتت بالنص الصريح الجلي فلما لم يوجد هذا، كان رزية في حقه

(١) منهاج السنة٦/ ١٣، وانظر شرح النووي١١/ ٩٠-٩١.

(٢) صحيح مسلم٨/ ١٧١، رقم٧٤٤٢، دار الجيل.

من غير تفريط من الله ورسوله، بل قد بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم البلاغ المبين، وبيّن الأدلة الكثيرة الدالة على أن الصديق أحق بالخلافة من غيره، وأنه المقدم، وليست هذه رزية في حق أهل التقوى الذين يهتدون بالقرآن، وإنما كانت رزية في حق من في قلبه مرض ...[1].

٧. قال النووي:" إن النبي صلى الله عليه و سلم معصوم من الكذب ومن تغيير شيء من الأحكام الشرعية في حال صحته وحال مرضه ومعصوم من ترك بيان ما أمر ببيانه وتبليغ ما أوجب الله عليه تبليغه... لذا فقد اختلف العلماء في الكتاب الذي هم النبي صلى الله عليه و سلم به فقيل: أراد أن ينص على الخلافة في إنسان معين لئلا يقع نزاع وفتن، وقيل: أراد كتاباً يبين فيه مهمات الأحكام ملخصة ليرتفع النزاع فيها ويحصل الاتفاق على المنصوص عليه، وكان النبي صلى الله عليه وسلم هم بالكتاب حين ظهر له أنه مصلحة، أو أوحى إليه بذلك ثم ظهر أن المصلحة تركه أو أوحى إليه بذلك ونسخ ذلك الأمر الأول"[2].

٨. وقال النووي: "وأما كلام عمر رضي الله عنه فقد اتفق العلماء المتكلمون في شرح الحديث على أنه من دلائل فقه عمر وفضائله ودقيق نظره؛ لأنه خشى أن يكتب صلى الله عليه وسلم أموراً ربما عجزوا عنها واستحقوا العقوبة عليها؛ لأنها منصوصة لا مجال للاجتهاد فيها ،فقال عمر: حسبنا كتاب الله لقوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وقوله اليوم أكملت لكم دينكم فعلم أن الله تعالى أكمل دينه فأمن الضلال على الأمة وأراد الترفيه على رسول الله صلى

(١) منهاج السنة النبوية٨/ ٤١٦-٤١٧، وانظر فتح الباري١/ ٢٥٣.
(٢) شرح النووي١١/ ٩٠، وانظر فتح الباري١/ ٢٥٢.

الله عليه و سلم فكان عمر أفقه من ابن عباس وموافقيه"[١].

وبهذا نعلم أن الاستدلال بهذا الحديث ليس فيه حجة على ما ذهب له الرافضة من الطعن في صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الفصل الثاني
الشبه التي تقدح في عدالة الصحابة، وهي لا تصل إلى حد التكفير، ومعظمها يتعلق بالرواية، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: الشبهة الأولى

كيف نعتمد في نقل السنة وروايتها على الصحابة وهم بشر كغيرهم من الرواة يقع منهم الخطأ ويدركهم السهو والنسيان، كما أنهم ليسوا بمعصومين[٢].

والجواب كالتالي:

١. الصحابة بشر وهم معرضون كغيرهم للخطأ والنسيان، ولا يعني تعديلهم نفي إمكانية السهو والنسيان عنهم.

٢. هناك فرق بين العدالة والعصمة، وجماهير أهل السنة الذين قالوا إن الصحابة عدول، لم يقولوا قط إنهم معصومون من المعاصي، ولا من الخطأ والسهو والنسيان، وإنما أرادوا أنهم لا يتعمدون كذباً على رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى الذين حُدّوا في حد، أو اقترفوا إثماً وتابوا، أو لابسوا الفتن والحروب ما كانوا ليتعمدوا الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم[٣].

---

(١) انظر شرح النووي ١١/ ٩٠-٩١.

(٢) انظر الحديث والمحدثون ص١٥٢، ودفاع عن السنة ص٢٠٦، ومنهج النقد عند المحدثين ص١٢٣.

(٣) انظر دفاع عن السنة ص٢٤٤.

٣. لايجوز قياس الصحابة على الآخرين أو بالعكس، إذ زكاهم الله سبحانه وتعالى واختارهم لصحبة نبيه، ليؤدوا عنه بعد وفاته صلى الله عليه وسلم، وقد سد فيلسوف الجرح والتعديل، وإمام الحِجاج والنقد، الحافظ ابن حبان الطريق على الرافضة وأعداء الدين بكلام في غاية النفاسة، يذكرنا بالمثل العربي: "قطعت جهيزة قول كل خطيب" **فقال رحمه الله**: «فإن قال قائل: **فكيف جرحتَ من بعد الصحابة وأبيتَ ذلك في الصحابة؟ والسهو والخطأ موجودان في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كما وجد فيمن بعدهم من المحدثين؟ !يقال له**: إن الله تبارك وتعالى نزه أقدار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلب قادح، وصان أقدارهم عن وقيعة منتقص، وجعلهم كالنجوم يقتدي بهم، وقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِيْنَ اتَّبَعُوهُ وَهٰذا النَّبِيُّ وَالَّذِيْنَ آمَنُوْا وَاللهُ وَلِيُّ المُؤْمِنِيْنَ﴾ (آل عمران آية٦٨) ثم قال: ﴿يَوْمَ لاَ يُخْزِى اللهُ النَّبِى وَالَّذِيْن آمَنُوْا مَعَه﴾(التحريم آية٨) **فمن أخبر الله عزّ وجلّ أنه لا يخزيه في يوم القيامة، وقد شهد له باتباع ملة إبراهيم حنيفًا، لا يجوز أن يجرح بالكذب؛ لأنه يستحيل أن يقول الله تبارك وتعالى**: ﴿يَوْم لاَ يُخْزِى اللهُ النَّبِىّ وَالَّذِيْنَ آمَنُوْا مَعَه﴾ ثم يقول النبي صلى الله عليه وسل: "من كذب عليّ متعمداً فَلْيَتَبَوَّأْ مقعده من النار". **فيطلق النبي صلى الله عليه وسلم إيجاب النار لمن أخبر الله عز وجل أنه لايخزيه في يوم القيامة، بل الخطاب في الخبر وقع على من بعد الصحابة**، وأما من شهد التنزيل وصحب الرسول صلى الله عليه وسلم فالثلب لهم غير حلال، والقدح فيهم ضد الإيمان، والتنقيص لأحدهم نفس النفاق؛ لأنهم خير الناس قرناً بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، بحكم من لاينطق عن الهوى إن هو إلا

وحي يوحى صلى الله عليه وسلم، وأن من تولى رسول الله صلى الله عليه وسلم إيداعهم ما ولاه الله بيانه للناس لبالأحرى أن لا يجرح؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يودع أصحابه الرسالة وأمرهم أن يبلغ الشاهد الغائب، إلا وهم عنده صادقون جائزو الشهادة، ولو لم يكونوا كذلك لم يأمرهم بتبليغ من بعدهم ما شهدوا منه؛ لأنه لو كان كذلك لكان فيه قدح في الرسالة، وكفى بمن عدله رسول الله صلى الله عليه وسلم شرفًا، وإن من بعد الصحابة ليسوا كذلك؛ لأن الصحابي إذا أدى إلى من بعده، يحتمل أن يكون المبلغ إليه منافقًا أو مبتدعًا أو ضالاً ينقص من الخبر أو يزيد فيه، ليضل به العالم من الناس، فمن أجله قد فرقنا بينهم وبين الصحابة إذ صان الله عز وجل أقدار الصحابة عن البدع والضلال، جمعنا الله وإياهم في مستقر رحمته بمنه"[1].

٤. أنهم رزقوا حوافظ قوية، وقرائح وقّادة، ساعدتهم كثيراً على حفظ الحديث وضبطه.

٥. أنهم عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم، وعاصروا الحوادث، ورأوها بأم أعينهم، فانطبعت في ذاكرتهم، ثم طبقوها في حياتهم تطبيقًا عمليًا.

٦. هم يعلمون أن الحديث أصل من أصول الدين، فضبطوه بالمذاكرة وتعهدوه بالدرس والتعليم، فكانوا يتذاكرون فيما بينهم في مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبعد وفاته.

٧. وكانوا يخافون من التحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو الإكثار من ذلك خشية الكذب، أو الزيادة أو النقصان، وكانوا إذا رووا الحديث احتاطوا، وإذا شكوا في حديث تجنبوا الرواية، كما كان

(١) كتاب المجروحين ص٣٣-٣٤.

بعضهم يخوف بعض من الزيادة والنقصان، **فعن عبدالله بن الزبير، قال: قلت للزبير**: إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يحدث فلان وفلان قال أما إني لم أفارقه ولكن سمعته يقول من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار[(١)]، **وقال ابن سيرين**: كان أنس ابن مالك إذا حدث عن رسول الله حديثاً ففرغ منه، قال: أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم[(٢)]. **وقال عبدالرحمن بن أبي ليلى**: **قلنا لزيد بن أرقم**: حدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: كبرنا ونسينا، والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد[(٣)]، وقال **شرحبيل بن السمط**، لكعب: يا كعب بن مرة، حدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحذر[(٤)].

٨. أن الخلفاء الراشدين انتهجوا في رواية السنة خطة حكيمة، فسنوا للناس سنة التثبت، وطالبوا الراوي بالبينة عند عروض الشك، وكل هذه العوامل أثرّت في اتجاه الرواية، فلم يندفع الصحابة في الإكثار الذي لا يؤمن عثاره، لذلك قل السهو والنسيان منهم، وندر الخطأ، وكان أحدهم إذا سها أو أخطأ في الرواية، ذكّره غيره، ممن يحفظ الحديث على وجهه[(٥)].

٩. الصحابة وإن كانوا بشر ولكنهم في القمة دينا وخلقا، فكما أن رؤيتهم للنبي المرسل من رب العالمين صلى الله عليه وسلم لها أثرٌ مباشر على قلوبهم، مما يميزهم عن بقية البشر، فقد حضوا أيضاً على منزلة عاليه، بفضل تربية الرسول صلى الله عليه وسلم لهم، فهم طراز

---

(١) صحيح البخاري رقم١٠٧.
(٢) أخرجه ابن ماجه في المقدمة برقم٢٤ وسنده صحيح.
(٣) أخرجه ابن ماجه في المقدمة برقم٢٥ وإسناده صحيح.
(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه برقم١٢٦٩ .
(٥) الحديث والمحدثون ص١٥٢ .

خاص، سام من البشر، في دينهم وخلقهم، وفي اكتمال شخصيتهم، وأنهم بهذا الإعداد النبوي استأهلوا حمل الرسالة المحمدية وتبليغها إلى الناس كافة، ونريد بما تقدم صحابته المخلصين، أما المنافقون والمرتدون فلا يدخلون في حسابنا[١].

المبحث الثاني: الشبهة الثانية

ربما يقول قائل: كيف يُعتمد في نقل السنة المشرفة على الصحابة رضي الله عنهم، من غير أن نضعهم في ميزان التعديل والتجريح، وهل صنيع أبي بكر وعمر وعلي في اشتراطهم الشهادة أو اليمين على سماع الصحابة للحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا إقرار لهذا المبدأ، وهو البحث عن أحوالهم كسائر الرواة[٢].

الجواب:

أننا لا نبلغ بهم درجة النبوة، ولكننا أثبتنا لهم حالة من الاستقامة في الدين تمنعهم من تعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذه الحالة دل عليه القرآن الكريم والسنة الصحيحة وإجماع من يعتد به من المسلمين، قال تعالى: ﴿والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجرى تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا ذلك الفوز العظيم﴾ [التوبة - ١٠٠]، فهذه الآية تدل على أن الله تعالى رضي عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم السابقين منهم إلى الإسلام، واللاحقين وهو سبحانه لا يرضى عن الكاذب، وقد قدمنا لك الروايات الصحيحة

---

(١) انظر دفاع عن السنة ص٢٠٦-٢٠٧ .

(٢) الحديث والمحدثون ص١٥٠.

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، بمدحهم والثناء عليه، أما من لابس الفتن منهم: كطلحة والزبير، ومعاوية وعلي رضي الله عنهم، فكانوا في ذلك مجتهدين، يرى كل منهم أن الحق في جانبه، وعليه أن يدافع عنه، وقد تقرر في الشريعة أن المجتهد مأجور على كل حال، أخطأ أم أصاب إلا أنه إن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد، وقد أخبر الله تعالى بأنه رضي عن الذين بايعوا نبيه صلى الله عليه وسلم تحت الشجرة، فقال: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾[الفتح - ١٨]، وكان من هؤلاء المبايعين الذي رضي عنهم الله سبحانه من دخل الفتن كطلحة، والزبير رضي الله عنهما، **فثبت بهذا أن الصحابة كلهم عدول من لابس الفتن وغيرهم.**

وأما ما وقع من الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر، وعلي رضي الله عنهم، فإنما كان من قبيل التثبت عند قيام عارض الشك في ضبط الراوي، لا في صدقه وعدالته، يدل على ذلك قول بعضهم للراوي "أما إني لم أتهمك، ولكني أحببت أن أتثبت"، ولئلا يتساهل الناس في باب الرواية على ما قدمنا[(١)].

المبحث الثالث: الشبهة الثالثة

القدح في عدالة الصحابة بناء على ارتكاب بعضهم الكبائر:

فقد يقول قائل من هؤلاء الحنقين على الإسلام وعلى صحابته الناقلين له: كيف تصفون الصحابة بالعدول، وهم قد قذفوا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، والقاذف فاسق بنص القرآن، إن

(١) الحديث والمحدثون ص١٥٠-١٥١.

لم يأت بأربعة شهداء، ومن قذف من الصحابة فقد أصبح فاسقًا انتفت عدالته، وعلى هذا لا يمكن القول بعدالة كافة الصحابة[١].

الجواب:

١- الرد على هؤلاء هو من كلام رب الأرباب، فقد قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ *إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[النور آية: ٤ ٥] **وفي آخرها إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا، وهي صريحة في قبول توبهم...**

٢- وقد اتفق جل فقهاء الأمة على قبول شهادة القاذف بعد توبته، وتصرفات المحدّثين تدل على أنهم يذهبون إلى قبول شهادة القاذف بعد التوبة، إذ إنهم قبلوا رواية حسان بن ثابت رضي الله عنه وحمنة بنت جحش وضمنوها في كتبهم[٢].

٣- الذين حُدّوا أو اقترفوا إثمًا وتابوا، أو لابسوا الفتن والحروب، ما كانوا ليتعمدوا الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل عرف عنهم عكس ذلك، فحسان بن ثابت رضي الله عنه ممن وقع في فتنة الإفك لكنه كان من أكثر الناس منافحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الدين[٣].

٤- "ومِمَّا ينبغي أن يعلم أن الذين قارفوا إِثْمًا ثم حُدُّوا هُمْ قلة نادرة جِدًّا لا ينبغي أن يغلب شأنهم وحالهم على حال الألوف المُؤَلَّفَةِ من

(١) انظر منهج النقد ص١١٧.
(٢) انظر منهج النقد ص١١٨.
(٣) انظر دفاع عن السنة ص٢٤٤.

الصحابة الذين ثبتوا على الجادة والصراط المستقيم، وجانبوا المآثم والمعاصي ما كبر منها وما صغر، وما ظهر وما بطن، والتاريخ الصادق أكبر شاهد على هذا، وهؤلاء الذين اتخذهم الطاعنون في عدالة الصحابة ذريعة لطعنهم بعضهم، لا تعرف له رواية، وبعضهم لم يعرف له إلاَّ الحديث والحديثان والثلاثة، ومروياتهم معروفة وثابته من رواية غيرهم، فلا يتوقف على رواياتهم شيء من أصول الدين وفروعه"[(١)].

المبحث الرابع: الشبهة الرابعة

أن الصحابة يكذب بعضهم بعضاً[(٢)]، وعليه فكيف يصدقهم من بعدهم ويقبل روايتهم وهم لم يقبلوا رواية بعضهم البعض أحياناً؟!

الجواب:

١- أن الصحابة لم يكن يكذب بعضهم بعضاً، وما ورد في ذلك إما مكذوب عليهم أو غير ثابت، بل الأمر على خلاف ذلك فهذا أَنَس بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، حدث بحديث الشفاعة الطويل...: فَقَالَ رَجُلٌ: يَا أَبَا حَمْزَةَ فَسَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَتَغَيَّرَ وَجْهُهُ، وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَا كُلُّ مَا نُحَدِّثُكُمُوهُ سَمِعْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ يَكْذِبُ بَعْضُنَا بَعْضًا"[(٣)]، **وفي زيادة**: "ولا يتهم بعضنا بعضاً"[(٤)]، بل كان يعتمد بعضهم

(١) دفاع عن السنة ص٢٤٤.
(٢) انظر السنة ومكانتها في التشريع ص٢٦٢-٢٦٦، ومنهج النقد ص١٢١.
(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة رقم٦١٨ بسند صحيح.
(٤) أخرجه الجامع لأخلاق الرواية وادأب السامع رقم١٠١.

على حديث بعض، فقد قال الْبَرَاء بن عازب رضي الله عنه: "مَا كُلُّ الْحَدِيثِ سَمِعْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُحَدِّثُنَا أَصْحَابُنَا عَنْهُ"[(١)].

٢- بل كان الصحابة يتناوبون في سماع الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم **كما كان يفعل عمر رضي الله عنه** وصاحب له، بحيث يحدث بعضهم بعضاً، فقد قال عمر رضي الله عنه: "كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد وهي من عوالي المدينة وكنا نتناوب النزول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل يوما وأنزل يوماً، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك"[(٢)].

- ما ورد من عبارات تكذيب في بعض المواضع، ليس المراد بها الافتراء والاختلاق بل المراد في لغتهم ومصطلحهم الخطأ والغلط، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فإن الكذب كانوا يطلقونه بإزاء الخطأ، كقول عبادة : كذب أبو محمد، لما قال : الوتر واجب، وكقول ابن عباس: كذب نوف: لما قال: لما صاحب الخضر ليس موسى بني إسرائيل"[(٣)].
- أما ما نسبوه لعمر رضي الله عنه أنه قال في فاطمة بنت قيس «لاَ نَدْرِي أَصَدَقَتْ أَمْ كَذَبَتْ» فقد قال الدكتور السباعي: " لم يرد في كتاب من كتب الحديث قاطبة، وقد بحثت في كل مصدر استطعت الوصول إليه من مصادر الحديث في مختلف دُورِ الكُتُبِ العامة، فلم أعثر على من ذكره بهذا اللفظ، بل الذي فيها " حَفِظَتْ أَمْ

(١) أخرجه أحمد في مسنده ٣٧/ ٤٤٩، ورجاله ثقات.
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه١/ رقم٨٩.
(٣) مجموع الفتاوي ٢٢/ ٢٦٦.

نَسِيَتْ " ولم يرد ذلك اللفظ إلا في بعض كتب الأصول، كـ " مُسَلَّمَ الثُّبُوتِ " مَعْزُواً إلى " صحيح مسلم "، وليس في " مسلم " إلا " حَفِظَتْ أَمْ نَسِيَتْ " وقد نَبَّهَ شارح " مُسَلَّمَ الثُّبُوتِ " إلى هذا فقال: «وَالمَحْفُوظُ فِي " صَحِيحِ مُسْلِمٍ " " حَفِظَتْ أَمْ نَسِيَتْ "»[١].

المبحث الخامس: الشبهة الخامسة

قولهم الصحابة قد قاتل بعضهم الآخر، كما أن بعضهم قد سفك دم صاحبه في القتال الذي جرى بينهم، فكيف يقبل حديث هؤلاء؟!

الجواب:

١- أن النصوص الشرعية أخبرت بما سيقع من الصحابة من قتال ونزاع، وذات النصوص الشرعية أخبرت بفضائلهم واصطفائهم كما تقدم معنا[٢]، ومن ذلك ما رواه أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا تقوم الساعة حتى يقتتل فئتان فيكون بينهم مقتلة عظيمة دعواهما واحدة"[٣].

والمراد بالفئتين في هذا الحديث: جماعة علي وجماعة معاوية رضي الله عنهما، والمراد بالدعوة: الإسلام، وقيل المراد: اعتقاد كل منهم الحق[٤].

وعن أبي بكرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع ص٢٦٥، وانظر الحديث في صحيح مسلم٢/ رقم١٤٨٠.

(٢) انظر تسديد الإصابة فيما شجر بين الصحابة ص١١٣.

(٣) أخرجة البخاري في صحيحه٣/ رقم٣٤١٣.

(٤) انظر فتح الباري ١٢/ ٣٠٣، وتسديد الإصابة فيما شجر بين الصحابة ص١١٣.

قال عن الحسن: "إن ابني هذا سيد، ولعل الله يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين"[١].

ففي هذا الحديث شهادة من النبي صلى الله عليه وسلم بإسلام الطائفتين أهل العراق وأهل الشام[٢]،

لذا كان يقول سفيان بن عيينة رحمه الله: "قوله فئتين من المسلمين يعجبنا جداً".

قال البيهقي: "وإنما أعجبهم؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم سماهما مسلمين، وهذا خبرٌ من رسول الله بما كان من الحسن بن علي بعد وفاة علي في تسليمه الأمر إلى معاوية بن أبي سفيان"[٣].

٢- أمير المؤمنين علي بن أبي طالب نفسه استغفر للفريقين لعلمه بأنهما اجتهدا في طلب الحق، فقد روى حمزة بن يسار عن أبيه قال: وقف علي بن أبي طالب رضي الله عنه على قتلاه وقتلى معاوية، فقال: غفر الله لكم، للفريقين جميعا"[٤].

وفي رواية عبدالله بن عروة قال : أخبرني من شهد صفين قال: رأيت عليا خرج في بعض تلك الليالي فنظر إلى أهل الشام، فقال: اللهم اغفر لي ولهم"[٥].

عن الحارث بن مالك رضي الله عنه، قَالَ : لَمَّا رَجَعَ عَلي مِنْ صِفِّينَ عَلِم أَنَّهُ لاَ يَمْلِكُ أَبَدًا، فَتَكَلَّمَ بِأَشْيَاءَ كَانَ لا يتكلم بِهَا، وَحَدَّثَ بِأَحَادِيثَ كَانَ لا يتحدث بِهَا، فَقَالَ فِيمَا يَقُولُ : أيها الناس، لاَ تَكْرَهُوا

(١) أخرجه البخاري في صحيحه٢/ رقم٢٥٥٧.
(٢) تسديد الإصابة فيما شجر بين الصحابة ص١١٤.
(٣) الاعتقاد للبيهقي ص١٩٨، وانظر فتح الباري١٣/ ٧٢.
(٤) انظر تنزيه خال المؤمنين معاوية لأبي يعلى ص٩٢.
(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ١٥/ ٢٩٦، وسنده صحيح إلى عبدالله بن عروة.

إمارةَ مُعَاوِيَةَ، وَاللهِ لَوْ قَدْ فَقَدْتُمُوهُ لَقَدْ رَأَيْتُمَ الرُّؤُوسَ تَنْزُو مِنْ كَوَاهِلِهَا كَالْحَنْظَلِ"[(١)].

٣- "الكتاب والسنة قد دلا على أن الطائفتين مسلمون، وأن ترك القتال كان خيراً من وجوده، قال تعالى:﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ...﴾[الحجرات:٩] فسماهما مؤمنين إخوة مع وجود الاقتتال والبغي"[(٢)].

٤- بعد ثناء الله ورسوله على الصحابة وذكر فضائلهم، ورضى الله ورسوله عنهم في نصرتهم لدين الإسلام واستقامتهم وجهادهم، فإنهم بشر يخطئون، والمسلم من الصحابة وغيرهم إذا أخطأ وتاب قبل الله منه، فكيف بالصحابة! كما أنهم مجتهدون، والمجتهد إذا أجتهد فأخطأ فله أجر، وإن أصاب فله أجران، وهم كذلك، **قال شيخ الإسلام ابن تيمية**: "فأصحاب رسول الله جميع ما يطعن به فيهم أكثره كذب، والصدق منه غايته أن يكون ذنباً أو خطأً، والخطأ مغفور، والذنب له أسباب متعددة توجب المغفرة، ولا يمكن أحداً أن يقطع بأن واحداً منهم فعل من الذنوب ما يوجب النار لا محالة"[(٣)].

وقال أيضاً: "وبالجملة ليس علينا أن نعرف كل واحد تاب ولكن نحن نعلم أن التوبة مشروعة لكل عبد للأنبياء ولمن دونهم وأن الله سبحانه يرفع عبده بالتوبة وإذا ابتلاه بما يتوب منه فالمقصود كمال النهاية لا نقص البداية فإنه تعالى يحب التوابين ويحب المتطهرين وهو يبدل بالتوبة السيئات حسنات"[(٤)].

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه١٥/ ٢٩٢، وأبو يعلى في تنزيه خال معاوية ص٩٣، ورجاله ثقات، عدا مجالد بن سعيد ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره، انظر التقريب لابن حجر رقم٦٤٧٨.

(٢) انظر منهاج السنة ٤/ ٢٥٩.

(٣) منهاج السنة ٥/ ٣٢٢.

(٤) منهاج السنة٦/ ١٣٠.

وأختم بكلام نفيس **للحافظ الخطيب البغدادي** تحت هذه الشبهة، **قال رحمه الله**: "ذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ إِلَى أَنَّ حَالَ الصَّحَابَةِ كَانَتْ مَرْضِيَّةً إِلَى وَقْتِ الْحُرُوبِ الَّتِي ظَهَرَتْ بَيْنَهُمْ وَسَفْكِ بَعْضِهِمْ دِمَاءَ بَعْضٍ **فَصَارَ أَهْلُ تِلْكَ الْحُرُوبِ سَاقِطِي الْعَدَالَةِ، وَلَمَّا اخْتَلَطُوا بِأَهْلِ النَّزَاهَةِ وَجَبَ الْبَحْثُ عَنْ أُمُورِ الرُّوَاةِ مِنْهُمْ** وَلَيْسَ فِي أَهْلِ الدِّينِ وَالْمُتَحَقِّقِينَ بِالْعِلْمِ، مَنْ يُصْرَفُ إِلَيْهِمْ جُرْمًا لَا يَحْتَمِلُ نَوْعًا مِنَ التَّأْوِيلِ، وَضَرْبًا مِنَ الِاجْتِهَادِ، فَهُمْ بِمثابَةِ الْمُخَالِفِينَ مِنَ الْفُقَهَاءِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي تَأْوِيلِ الْأَحْكَامِ لِإِشْكَالِ الْأَمْرِ وَالْتِبَاسِهِ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونُوا عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ مِنْ حَالِ الْعَدَالَةِ وَالرِّضَا إِذْ لَمْ يَثْبُتْ مَا يُزِيلُ ذَلِكَ عَنْهُمْ"[1]

خاتمة البحث

وفي الخاتمة ألخص أهم النتائج التي حواها البحث:

- ذكرت بعضًا من فضائل الصحابة في الإسلام.
- قررت عدالتهم عند أهل السنة وعند أهل الحديث.
- ثم بينت دوافع الزنادقة وأتباعهم من الطعن في الصحابة.
- ثم بينت الآثار المترتبة على التسليم بالطعن في عدالة الصحابة.
- أوردت أشهر الشبه التي تثار حول عدالة الصحابة، ورددت عليها بما وقفت عليه من كلام علماء الإسلام المتقدمين والمعاصرين، واجتهدت في استنباط ردود إضافية على هذه الشبه، وهذه الشبه في معظمها تدور حول قضايا حديثية، والرد عليها بذات الطريقة.
- رددت على أخطر الشبه التي أثيرت حول الصحابة ومنها قولهم: إن الصحابة كانوا على العدالة في حياته صلى الله عليه وسلم، ثم ارتدوا بعد موته.

---

(١) الكفاية في علم الرواية ص٤٩.

- ذكرت ألفاظ الحديث الذي استدلوا به على ارتداد الصحابة بعد موته صلى الله عليه وسلم، وأثبتُّ من ألفاظ الحديث، وكذا بعض طرقه أن هؤلاء نفرٌ ممن رأوا النبي صلى الله عليه وسلم حال حياته، ولم يلازموه، وليسوا من فضلاء الصحابة، ثم ارتدوا بعد موته، والأقوى أنهم ممن منع الزكاة بعد موته، وقد قاتلهم أبو بكر رضي الله عنه، كما في كلام بعض السلف.
- أن معنى عدالة الصحابة : أنهم لا يتعمدون الكذب على رسول الله ﷺ، لما اتصفوا به من قوة الإيمان، والتزام التقوى، والمروءة، وسمو الأخلاق والترفع عن سفاسف الأمور • وليس معنى عدالتهم أنهم معصومون من المعاصي أو من السهو أو الغلط فإن ذلك لم يقل به أحد من أهل العلم.

التوصيات

١. من المهم بمكان أن يتتبع العلماء والباحثين الشبه المثارة حول عدالة الصحابة وكذا حول السنة بشكل عام، ويتم الرد عليها بطرق علمية وموضوعية تفحم الخصم، وتكون سبباً في كشف كذب المفترين وأعداء الدين من الرافضة والمستشرقين والعلمانيين، وتكون سبباً في رجوع المخدوعين والمضللين، وبالدرجة الأولى تكون حصناً لأبناء السنة من تلبيس الملبسين.

٢. كما أن الردود على هذه الشبه والتلبيسات لابد أن يرقى للمستوى الذي يدحض هذه الشبه وهذه الهجمات الحاقدة، وما نراها من قنوات علمية ومواقع للردود والدفاع عن السنة والصحابة لهو مما يثلج صدر المؤمنين، ولابد من منهجة هذه الجهود وزيادتها.

٣. ينبغي أن لا يُكتفى في الرد على هؤلاء بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنة، بل لابد من استخدام الردود العقلية والحسية على هؤلاء

الملحدين، بل والاستفادة من وقائع التاريخ في كشف زيف هؤلاء وخذلانهم للإسلام والمسلمين، واستعراض تاريخ ومواقف الصحابة ومآثرهم التي أقر وشهد بها غير المسلمين.

٤. أن تكثر البحوث وتتعدد أساليبها في الدفاع عن الصحابة من الناحية العقدية والحديثية والعقلية، وقد كان ابن تيمية يقرر مسائل مشهورة في العقيدة في كتب مختلفة، وبأساليب متنوعة ويقول: إن هذه أنفع لترسيخ هذه المسائل وإشهارها بين المسلمين.

٥. ومع هذه الهجمة الشرسة على أهل السنة والنيل من عقيدتهم ومن نقلة الشريعة وهم الصحابة الكرام، من قبل الرافضة والمستشرقين والعلمانين، ومحاولة التشويش على شباب أهل السنة، فإن ذلك يستدعي أن يقف أهل السنة والجماعة موقفًا صارمًا للدفاع عن عقيدتهم وأتباع نبيهم، وأن يكون هناك مشروع يقابل هذا المد الرافضي الخبيث في الدفاع عن السنة وحملتها.

هذه أهم النتائج والتوصيات التي ظهرت لي، والله أسأل أن يوفقنا جميعًا للعلم النافع والعمل الصالح، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجه الكريم، وأن يغفر لنا ولوالدينا ولمشايخنا، ولكل من له حق علينا وبالله التوفيق، وصل الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر

الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، للأمير علاء الدين الفارسي - تحقيق شعيب الأرنؤوط، وحسين أسد - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط الأولى - ١٤٠٤هـ.

الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني - دار الكتب العلمية - بيروت - مصورة عن النسخة المطبوعة ١٨٥٣م.

الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، لأحمد بن الحسين البيهقي، دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١ه.

تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي - تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا - دار الكتب العلمية - ط أولى - ١٤١٧هـ.

تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة، صلاح الدين العلائي، تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، دار العاصمة، الرياض، ط الأولى، ١٤١٠هـ

تدريب الراوي، لأبي الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي - تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي - مكتبة الكوثر بالرياض - ط ثانية - ١٤١٥هـ.

تسديد الإصابة فيما شجر بين الصحابة، لذياب بن سعد الغامدي - مكتبة المزيني ط الثالثة - ١٤٢٨ه.

تنزيه خال المؤمنين معاوية بن أبي سفيان من الظلم والفسق في مطالبته بدم أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه، لمحمد بن الحسن بن خلف الفراء، المحقق: أبو عبدالله الأثري، مكتبة الرشد - الرياض - الطبعة: الأولى - سنة الطبع: ١٤٢٢هـ.

جامع الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي - تحقيق أحمد محمد شاكر - دار الكتب العلمية - بيروت.

الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، تحقيق أحمد عبدالعليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٨م.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي - المحقق: محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة - بيروت - ط الأولى - سنة الطبع: ١٤١٢هـ.

الحديث والمحدثون، الدكتور محمد محمد أبو زهرة، دار الكتاب العربي، ط١٤٠٤هـ.

دفاع عن السنة، ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، الدكتور محمد بن محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، ط أولى، ١٤٠٩هـ.

الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي - تحقيق محمد بن إبراهيم الموصلي - دار البشائر الإسلامية - ط الأولى - ١٤١٢هـ.

السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، للدكتور مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي - بيروت - ط الرابعة - ١٤٠٥هـ.

سنن ابن ماجة، لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني - تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي - مكتبة ابن تيمية - القاهرة.

سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني - تحقيق محمد عوامة - دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة - ط الأولى - ١٤١٩هـ.

سنن البيهقي الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي - دار الفكر - بيروت.

سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤١٣هـ.

سنن الدارمي، لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي - تحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا - دار القلم - دمشق - ط ثانية - ١٤١٧هـ.

سنن سعيد بن منصور، لسعيد بن منصور الخراساني، الدار السلفية - الهند - ١٤٠٣هـ -١٩٨٢م، ط الأولى، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.(كتاب الفرائض إلى آخر كتاب الجهاد).

سنن سعيد بن منصور، لسعيد بن منصور، دار العصيمي - الرياض - ١٤١٤، ط الأولى، تحقيق: د. سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد (كتاب التفسير).

السلسلة الضعيفة، الجزء الثاني، المحدث محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض، ١٤١٢هـ.

السواك، الدكتور محمد علي البار، دار المنارة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

كتاب السنة (ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم: محمد ناصر الدين الألباني) المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، المكتب الإسلامي، ط الأولى، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، تحقيق أحمد محمد شاكر، وكالة الطباعة والترجمة في الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

شرح العقيدة الواسطية، لابن تيمية، للشيخ صالح الفوزان، مكتبة المعارف، دار الرشيد، طبعة ١٤١٦ه.

شرح الكوكب المنير، لابن النجار، تحقيق محمد الرحيلي و نزيه حماد، مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

الشريعة، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق الدكتور عبدالله ابن عمر الدميجي، دار الوطن، الرياض، ط أولى، ١٤١٨هـ.

الشيخ عبدالرحمن المعلمي، وجهوده في السنة ورجالها، منصور بن عبدالعزيز السماري، دار عفان، الخبر، ط أولى، ١٤١٨هـ.

صحيح البخاري (الجامع الصحيح)، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري - تحقيق الدكتور مصطفى ديب البُغا - دار ابن كثير - ط الخامسة - ١٤١٤هـ.

صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري - تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي - دار إحياء التراث العربي - بيروت. صحيح مسلم بشرح الإمام النووي - مؤسسة الكتب الثقافية - ودار الكتب العلمية - بيروت.

عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام رضي الله عنهم، للدكتور ناصر بن علي عائض حسن الشيخ، الرشد، الرياض، ط ثانية، ١٤١٥هـ.

علوم الحديث، لأبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح - تحقيق نور الدين عتر - دار الفكر - مشق - ١٤٠٦هـ.

فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني - لأحمد ابن علي بن حجر العسقلاني - تصحيح الشيخ عبدالعزيز بن باز ومحب الدين الخطيب - دار الريان - القاهرة - ط الثانية - ١٤٠٩هـ.

فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي - تحقيق الشيخ علي حسين علي - دار الإمام الطبري - ط ثانية - ١٤١٢هـ.

فضائل الصحابة، للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق د وصي الله بن محمد عباس، دار ابن الجوزي، ط ٣، ١٤٢٦هـ.

القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي - تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ثانية - ١٤٠٧هـ.

الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٩هـ.

لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور)، دار صادر، ٢٠٠٣م .

لله ثم للتاريخ، كشف الأستار وتبرئة الأئمة الأطهار، للسيد حسين الموسوي، طبعة خيرية بدون دار للنشر.

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي - تحقيق محمود إبراهيم زايد - دار المعرفة - بيروت - ١٤١٢هـ.

مجموع الفتاوى، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق أنور الباز - عامر الجزار، دار الوفاء، الثالثة، ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥ .

مختصر منهاج السنة النبوية، للإمام ابن تيمية الحراني، اختصره الدكتور عبدالله الغنيمان، دار الكوثر، الرياض، ١٤١٥هـ.

المستدرك على الصحيحين، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري الحاكم - تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت - ط الأولى - ١٤١١هـ.

الكتاب : مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط الثانية ١٤٢٠هـ.

مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق المحدث أحمد محمد شاكر، دار الحديث – القاهرة، ط الأولى، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م.

مسند أبي داود الطيالسي، دار المعرفة – بيروت، ط ١٤٠٦.

مسند البزار، تحقيق د محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، ط أولى، ١٤٠٩هـ.

المسودة – آل تيمية، تأليف عبد السلام و عبد الحليم و أحمد بن عبد الحليم آل تيمية، مطبعة المدني – القاهرة، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد، ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤ م.

المصنف، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

المصنف، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، دار النشر: المكتب الإسلامي – بيروت – ١٤٠٣، ط الثانية، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

منهاج السنة النبوية، الإمام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقق الدكتور محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، ط الأولى.

منهج النقد عند المحدثين، ويليه (كتاب التمييز) لمسلم بن الحجاج، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي – مكتبة الكوثر بالرياض – ط ثالثة – ١٤١٠هـ.

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني – تحقيق نور الدين عتر – دار الخير – بيروت – ط ثانية – ١٤١٤هـ.

وقف السنة والتراث النبوي

المقر الرئيسي: السعودية: جدة - جامعة الملك عبدالعزيز
مبنى رقم 3831، ص ب 23421 - الرمز البريدي 3799

إدارة المركز: info@alsunan.com إدارة المجلة: journal@alsunan.com

+966544179454 c4sunnah
@c4sunnah www.alsunan.com

Arcif Analytics

doi

eISSN 2785-8499